إن ما يعيشه المسلمون اليوم من ضعف وتفرق وتسلط الأعداء عليهم هو نتيجة طبيعية لابتعادهم عن كتاب الله، وتعطيل أحكامه، واستبدال مناهج البشر بها. وقد وعد الله تعالى النصر والتمكين والعزة لمن أطاعه، كما حذر من الشقاء والضنك لمن عصاه. فلا سبيل إلى استعادة القوة والوحدة والتمكين إلا بالرجوع الصادق إلى كتاب الله، واستئناف الحياة الإسلامية وفق منهج الله، وتحكيم شرعه في شؤون الحياة جميعها، ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- استكمال تشكيل مجلس الشعب السوري بالتعيينات الرئاسية مخالفات شرعية وأخطار سياسية ...٢
- حروب الجيل الرابع والتآكل البطيء للدولة السودانية ...٢
- من النفط مقابل الغذاء إلى النقد مقابل التغذية! أداة الكفار لصناعة الفقر الممنهج في اليمن ...٣
- انتشار الكوليرا في السودان أسبابه والوقاية منه ...٤
- تفاقم الأوضاع في مالي ...٤

info@alraiah.net /alraiahnews /alraiah.ht /AlraiahNet @ht_alrayah /alraiah1954

الأربعاء ٣٠ من محرم ١٤٤٨هـ الموافق ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢٦ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٦٠٨ عدد الصفحات:٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

هل إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد يبرّران حالة الانبطاح؟!

بقلم: الأستاذ أحمد القصص*

برزت زيارة رئيس فرنسا لدمشق حدثًا مميزًا ولافتًا لاهتمام المتابعين والمعلقين السياسيين، من حيث كونها أول زيارة لحاكم دولة من الدول الكبرى. وكان شكل الاستقبال مدعاة لمزيد من التعليقات والانتقادات والجدل المتبادل، إذ شكّل تكريمه باستقباله في المسجد الأموي بما له من رمزيته الدينية والتاريخية والحضارية، صدمة لكثير من المسلمين داخل سوريا وخارجها، لا سيما أنه اشتهر بعداوته الموقحة لفظاً وممارسةً للإسلام والمسلمين.

وكالعادة حظي سلوك السلطة السورية هذا بسيل من التبريرات والتسويغات التي تنطلق من التسليم لأي قرار يتخذه ولأي تصرف يتصرفه، على قاعدة أنّ الحاكم أدرى بما يصلح لسياسة البلاد، وعلى قاعدة الانقياد الأعمى الذي هو من مظاهر انحطاط الأمم!

وكان من أبرز المبررات التي سيقت لتسويغ هذا الاستقبال المهين وغير اللائق بأمة القرآن أنّ علاقات سياسية متينة وودية مع الدول الكبرى من شأنها أن تسهم في النهوض الاقتصادي وإعادة إعمار سوريا، بخاصة وأنّ العنوان الأساسي لهذه الزيارة هو اتفاقات التعاون الاقتصادي والاستثمار الفرنسي. إذ إن أهم أهدافها كما بدا واضحا في برنامج الزيارة تعزيز التعاون الاقتصادي والمشاركة في إعادة إعمار البلاد، إذ تسعى فرنسا لأن تؤدي دوراً رئيساً في إعادة إعمار البنية التحتية والمؤسسات المدنية السورية المتضررة من الحرب. وقد اصطحب ماكرون وفدا يضم الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الفرنسية - منها توتال إنيرجي لقطاع الطاقة، وسي إم إيه سي جي إم للموانئ واللوجستيات - لاستكشاف فرص الاستثمار وإعادة تفعيل التبادل التجاري. كما شملت المباحثات عقد اتفاقيات في مجالات السياحة والزراعة والصناعة والنقل الجوي والبحري - منها توريد طائرات إيرباص - والخدمات المصرفية. وعليه فإن هذه الزيارة عنوانها باختصار مسارعة ماكرون ليحجز لبلاده وشركاتها الاستثمارية حصتها من ورشة الإعمار والاستثمار المتوقعة في سوريا والتي تهيمن أمريكا على قرارها الأعلى. إذ إن التوقعات السياسية ترسم في مستقبل منطقة شرق المتوسط، لا سيما في منطقة الشام، صورة ورشة استثمارية عملاقة تجعل منها منجما هائلا، بل مجموعة من المناجم المالية التي يسيل لها لعاب شركات الحيتان المتحكمة بالدول الرأسمالية الكبرى وسياساتها.

ورغم أن برنامج الزيارة لم يقتصر على الجانب الاقتصادي والاستثماري، فهذا المقال سيركز على الجانب الاقتصادي من حيث هو العنوان الأبرز للزيارة، وأيضا من حيث هو الذريعة الأبرز التي يتذرع بها المطبلون لهذه الزيارة والمسوغون والمهللون لها.

بداية، لا بد من التأكيد مجددا أن أمة تحمل رسالة الله لعباده لا يجوز مطلقا أن تجعل المنافع المادية الاقتصادية في أعلى سلم أولوياتها. إذ إنّ ما يتربع في أعلى هذا السلم هو المبدأ، أي هو الإسلام نفسه، وبتعبير آخر هي سيادة الشرع على الأمة ودولتها وسياستها، بحيث لا يجوز مطلقا أن يفرّط بشيء من سيادة الإسلام وشريعته في

..... التتمة على الصفحة ٣

مغزى تجدد الهجمات بين أمريكا وإيران

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

جددت أمريكا هجماتها على إيران يوم ٢٠٢٦/٧/١٢، وأعلنت قيادتها المركزية أن هذه الجولة الثالثة من الهجمات خلال أسبوع جاءت بعد أن شنت قوات الحرس الثوري الإيراني هجوما سافرا على سفينة حاويات أثناء عبورها مضيق هرمز، وأعلنت أنها "أصابت ١٤٠ هدفا عسكريا إيرانيا".

بينما أعلن الحرس الثوري أنه "أصاب سفينتين، وأغلق المضيق إلى إشعار آخر، وحتى انتهاء التدخلات الأمريكية في المنطقة، وأنه قصف قاعدة عسكرية أمريكية في قطر".

وقد شنت أمريكا هجمات طالت ١٧٠ موقعا إيرانيا يومي ٧ و٢٠٢٦/٧/٨. وأعلنت قيادتها أن الهجمات جاءت ردا على هجمات إيرانية على ثلاث سفن تجارية في مضيق هرمز. بينما أعلنت إيران ردها بهجمات على القواعد والمصالح الأمريكية في دول عربية.

ورغم ذلك، ورغم تصريحات رئيس أمريكا ترامب بأن وقف إطلاق النار قد انتهى، إلا أنه صرح "أنه منفتح على استمرار المفاوضات". وقال يوم ٢٠٢٦/٧/١١: "طلبت منا إيران أن نواصل المباحثات، وافقنا على القيام بذلك، لكن أبلغتهم أن وقف إطلاق النار انتهى". فمثل أمريكا كالذي يضع المسدس على رأس الطرف الآخر حتى يوقّع!

بينما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين قاليباف: "مضيق هرمز لن يفتح إلا بترتيبات إيرانية وليس بتهديدات أمريكية"، حيث تريد إيران فرض رسوم جمركية على السفن أو رسوم مقابل خدمات. ويبدو أن أمريكا تريد من إيران فتح مضيق هرمز بدون شروط، حيث لم ترد تفصيلات تتعلق بهذا الأمر في مذكرة التفاهم.

ومن هنا يفهم أن المفاوضات على البنود الـ١٤ من مذكرة التفاهم، ستكون طويلة وشاقة، وخلافات على تفاصيلها وكيفية تطبيقها، فهي مليئة بالألغام وسرعان ما يقع انفجار في كل نقطة. لأن هدف أمريكا من توقيعها هو جعل إيران دولة تابعة بعدما عجزت عن تحقيق ذلك بالحرب التي شنتها يوم ٢٠٢٦/٢/٢٨ مدة أربعين يوما وقتلت ٤٠ من قادتها الكبار على رأسهم مرشدها. ولهذا أعلنت وقفها يوم ٢٠٢٦/٤/٨ واستعدادها لاستئناف المفاوضات حتى وقعت مذكرة التفاهم يوم ٢٠٢٦/٦/١٨ إلكترونيا بين رئيسيهما ترامب وبزشكيان.

إن توقيع إيران على المذكرة وسيرها في المفاوضات بهدف توقيع اتفاق نهائي يعيد إيران

..... التتمة على الصفحة ٣

وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان يلتقي نقيب المحامين السودانيين وقيادات النقابة

قام وفد من حزب التحرير/ ولاية السودان يوم الخميس ٢٠٢٦/٧/٩م، بإمارة الأستاذ ناصر رضا محمد عثمان - رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان، يرافقه الأستاذ عبد الله إسماعيل - عضو لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان، والأستاذ يعقوب إبراهيم - عضو حزب التحرير، قام الوفد وبترتيب مسبق بزيارة إلى مكتب نقابة المحامين السودانيين، في مدينة بورتسودان، حيث التقى الوفد بالأخ نقيب المحامين، الأستاذ المحامي زين العابدين محمد حمد، والذي كان في معيته كل من:

١- الأستاذ المحامي جمال الدين النجومي، عضو لجنة خدمات حقوق الإنسان.
٢- الأستاذ المحامي عماد الدين عبد الخالق، مسؤول الاستنفار وشؤون الشهداء.
٣- الدكتور المحامي صلاح المبارك، مسؤول حقوق الإنسان في النقابة.
٤- الدكتور المحامي عمر السيد عمر، مسؤول الجامعات بالنقابة.
٥- الأستاذ المحامي عصام الدين عثمان، عضو مكتب نقيب المحامين.

بعد الترحيب، تحدث الأستاذ ناصر معرّفاً بحزب التحرير، وغايته التي يسعى لتحقيقها مع الأمة، ألا وهي استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وأن هذه الغاية الأصل أنها غاية كل مسلم، باعتبار أن العمل على تحكيم شرع الله، وإقامة سلطان على أساس الإسلام، هو فرض على المسلمين جميعاً. ودعم الأستاذ ناصر حديثه بالأدلة الشرعية.

ثم كانت مداخلات طيبة من الحضور، ثم قدم نقيب المحامين شكره للوفد على الزيارة، والاهتمام بقضايا الأمة، وختم كلامه بأن لا خلاف مع حزب التحرير في موضوع الخلافة، التي هي غاية كل مسلم، وفي الختام تم التأكيد على التواصل.

أيها المسلمون: إنّ عدوكم واحد

قال بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: إن ما يلفت انتباه المدققين والمحللين حين النظر في الملفات الساخنة في بلاد المسلمين هو أن عدوّ المسلمين فيها كلها واحد، وهو أمريكا، وفي بعضها يشترك معها ربيبها كيان يهود المسخ؛ فمن أوائل تلك الملفاتِ العراقُ الذي حاربته أمريكا في أوائل تسعينات القرن الماضي، ثم احتلته عام ٢٠٠٣، وما زال يعاني من سيطرتها عليه. وأفغانستان التي احتلتها أمريكا عام ٢٠٠١. ثم سوريا التي وظفت أمريكا كل أدواتها لإجهاض ثورتها المباركة ضد عميلها بشار الأسد. ثم اليمن التي تنازع أمريكا بريطانيا للسيطرة عليها وذلك بدعم الحوثيين عبر عميلها نظام آل سعود. ثم السودان التي أشعلت فيها أمريكا حرباً داخلية ضروساً بين عميليها؛ قائد الجيش وقائد قوات الدعم السريع لتحول دون تمكّن بريطانيا من حكم السودان. ثم إيران التي اعتدت عليها أمريكا وربيبها كيان يهود في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، ثم في آخر شباط/فبراير ٢٠٢٦، وقبل ذلك كله فلسطين ولبنان، فإن ما قام به كيان يهود المسخ، وما زال، ما هو إلا بدعم أمريكا عسكريا وسياسيا وإعلاميا، وبفك عقاله ليقتل ويدمّر ويبتلع الأرض تلو الأرض.

وأضاف البيان: ومع ذلك فإنّ حكام المسلمين يُهرعون للتفاوض مع أمريكا، أو التفاوض تحت مظلّتها، وللوساطة لصالح أمريكا وكيان يهود، ويدفعون الأموال ويبيحون أرض المسلمين ومياههم وأجواءهم لهم، فعلام يفاوضون ويتفاوضون ويتوسّطون؟ ألِزيادة تمكين أمريكا وربيبها كيان يهود المسخ من بلاد المسلمين؟ أم لتوفير الغطاء لجرائمهم فيها؟

كما أكد البيان أن: هذا الحال الذي وصلتم إليه أيها المسلمون ما كان ليكون لو كانت لكم دولة واحدة وخليفة واحد، وإنكم لم تصلوا إلى هذا الحال إلا بعد غياب سلطان الإسلام بهدم دولة الخلافة، وتمزيق بلادكم إلى دويلات هزيلة، وتسلّط حكام رويبضات على رقابكم، فحكامكم هؤلاء كأعدائكم لا يرقبون فيكم إلّاً ولا ذمة، ولا يرعون لكم حرمة، ولا يحفظون لكم دماً ولا أرضاً ولا مالاً، جلّ همّهم المحافظة على كراسيّهم المعوجّة ولو بذلوا في سبيلها أرواحكم ودماءكم وأرضكم وأموالكم، فإلى متى يستمر هذا الحال من الذلّ والهوان أيها المسلمون؟!

أيها المسلمون: إنّكم وحدكم من يملك المبدأ الصحيح الذي ينبثق عنه النظام الصحيح لمعالجة هذا الواقع المرير الذي تعيشون، ومعالجة مشاكل العالم كله بعدل وإنصاف، فالوعيَ الوعيَ، ثم الإخلاصَ الخالص لله سبحانه وتعالى، فلا قوّة لكم بدونهما، وإنّ العجز إنما هو عجز الرأي وليس عجز القدرة، قال الشاعر:

وعاجزُ الرأي مِضياعٌ لفرصتِهِ
حتى إذا فاتَ أمرٌ عاتَبَ القدَرا!

واختتم البيان الصحفي مخاطبا المسلمين بقوله: فاحزموا أمركم، وسارعوا بنبذ حكامكم الرويبضات الذين أوردوكم المهالك، وبادروا إلى العمل مع حزب التحرير لتوحيد بلادكم تحت راية خليفة راشد واحد، تقاتلون من ورائه وتتقون به؛ فتحفظوا أرضكم وتحموا أعراضكم وتحقنوا دماءكم وتصونوا أموالكم، فما النصر إلّا من عند الله، والله سبحانه ناصرُ من ينصره، ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

نشرات سياسية

استكمال تشكيل مجلس الشعب السوري بالتعيينات الرئاسية مخالفات شرعية وأخطار سياسية

بقلم: الأستاذ علي مصطفى البكري*

تم في سوريا بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١م استكمال تشكيل مجلس الشعب بصدور التعيينات الرئاسية التي شملت تعيين سبعين عضواً من أصل مائتين وعشرة أعضاء، حيث تم انتخاب ثلثي الأعضاء عبر هيئات انتخابية محلية عينتها الحكومة الانتقالية وليس عبر الانتخاب المباشر، وذلك استنادا إلى الإعلان الدستوري لعام ٢٠٢٥م الذي نظّم السلطة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية. وقد أثارت آلية الانتخاب وكذلك تعيين بعض الأعضاء، حالة من السخط، وخاصة على المستوى الشعبي.

ولكنّ القضية الأخطر التي يجب الوقوف عندها هي أن مجلس الشعب هذا وأمثاله إنما هو ثمرة من ثمرات النظام الديمقراطي، حيث يجعل حق التشريع للشعب، وأعضاء مجالس الشعب يصادقون على الدستور والقوانين التي تعرض عليهم، وفي ذلك معارضة لحكم الله وشرعه، باختيار قوانين من وضع البشر، أو المصادقة على القوانين المقدمة للمجلس. وكل المزاعم التي تساق لتبرير ذلك من المصلحة وأخف الضررين وغيرها، لا قيمة لها في ميزان الشرع، فهل قدمت التضحيات العظيمة، وبذلت الدماء الزكية، من أجل ترسيخ حكم وضعي، يوجب سخط الله، أم أن كل ذلك بذل في سبيل الله، ومن أجل إقامة حكمه سبحانه في الأرض؟!

فضلا عن أن هذه المجالس في البلاد الإسلامية هي في حقيقتها مجالس صوريّة لديمقراطية مزيفة، وظيفتها تمرير سياسات الحكام الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الدول الاستعمارية لتحقيق مصالحها، فهي مجالس صورية لتجميل صورة الحكام، وإظهار أنّهم يستمدون شرعيتهم من رضا الشعب.

ولا يغير في حقيقة هذه المجالس وجود كتل أو شخصيات تعرف بين الناس بصبغتها الإسلامية، حتى ولو عارضت القوانين أو المعاهدات والاتفاقات المقدمة للمصادقة عليها، لأن القوانين والمعاهدات والاتفاقات إنما تقر بالأكثرية.

والأخطر من ذلك هو أن هؤلاء الأعضاء رضوا بأن يجعلوا أنفسهم قيّمين على أحكام الله، يقررون ما يصلح منها وما لا يصلح!

إن من أخطر السياسات التوجه للحصول على الدعم الخارجي، ورضا الدول الكبرى، وإدارة الظهر للحاضنة الثورية التي أثبتت فاعليتها في أوقات الأزمات والشدائد. وأولى ثمار هذه السياسة هي الانقلاب على الشعارات والتنكر للأهداف والثوابت، التي كانت تطرح قبل سقوط نظام الإجرام البائد، والنتيجة المؤلمة الحفاظ على شكل النظام البائد، في الوقت الذي كان يجب أن يتم تغييره جذريا، وتطبيق النظام الذي يرضي الله، بدستوره وقوانينه المنبثقة عن العقيدة الإسلامية وحدها، دون الالتفات إلى أي اعتبار آخر.

إن الطامات السياسية الكبرى لسياسة الخضوع لأمريكا الحاقدة على الإسلام والمسلمين قادمة، وقد بدأت في الظهور جليا في موافقة الإدارة الحالية للمرحلة الانتقالية في دمشق بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٠م على الانضمام للتحالف الدولي لمحاربة "الإرهاب"، والرضا بإجراء مفاوضات أمنية مع كيان يهود برعاية أمريكية، لإنشاء آلية أو قناة اتصال معه لتجنب الاحتكاك العسكري على الحدود، وخفض التصعيد، وتجاهل اعتداءاته وتوغلاته في الأراضي السورية، وعدم الرد على كل ذلك، بذريعة عدم الانجرار إلى حرب خاسرة كما يزعمون!

وبانتظار مجلس الشعب القادم قضايا خطيرة للمصادقة عليها، ولن يتعدى دور أعضاء مجلس الشعب فيه إلا أن يكونوا شهود زور أمام الناس، يتم خداع الناس والرأي العام من خلالهم بأن ما حصل هو "إرادة الشعب" وليس مطالب دولة وحكام بضغط أمريكي.

ومن هذه القضايا السياسية الخطيرة، التي يراد لمجلس الشعب المصادقة عليها، الإعلان الدستوري وترسيخ الدستور الوضعي وشكل الدولة الجمهوري، خلافاً لما كان يطالب به أهل الشام في ثورتهم من إقامة حكم إسلامي خالص.

إضافة لقضية أخرى خطيرة جداً، وهي مسألة عقد الاتفاقيات مع كيان يهود، والاعتراف به، وباغتصابه لأرضنا ومقدساتنا، وهذا ما ندعو كل الصادقين للوقوف في وجهه ورفضه رفضاً تاماً، والاستعداد لمنع حدوثه قبل وقوعه، فيهود يحتلون بلادنا، والمواجهة معهم هي مواجهة حتمية، يجب أن نستعد لها استعداداً تاماً، دون أن ننخدع بوعود تخديرية يتم تسويقها لنا.

صحيح أن إدارة المرحلة الانتقالية خففت من توجهها للموافقة على توقيع الاتفاقات مع كيان يهود، إلا أن ذلك أمر مؤقت. فاختيار سياسة التبعية وإرضاء أمريكا، يعيق اتخاذ قرارات مستقلة، بناء على مصالح البلاد.

كما أن توقيع اتفاق بين لبنان وكيان يهود بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٢٦م، والذي يعتبر إطاراً سياسياً وأمنياً، الهدف منه إنهاء المواجهة بين لبنان وكيان يهود والاعتراف به، ووضع مسار لتسوية أوسع، يعتبر سابقة سيتم العمل على استنساخها في سوريا، بدفع أمريكي وتواطؤ إقليمي.

وتعتبر ثروات البلاد مطمعاً وهدفاً لأمريكا وشركاتها للسيطرة عليها، بالحصول على الامتيازات ودفع البلاد لسياسة السوق الحرة والخصخصة، وهذا يتطلب من مجلس الشعب، بوصفه السلطة التشريعية، سن القوانين التي تسمح بذلك، وتصادق على الاتفاقيات التي تتعلق بهذا الجانب، ما يجعل مقدراتنا وثرواتنا بأيدي أعدائنا، فضلاً عن أن ذلك مدخل لفرض هيمنة أمريكا على كل المجالات، ما يعهد لترسيخ التبعية المطلقة، ويجعل الانعتاق منها أكثر صعوبة.

إن الأخطار والصعوبات التي تواجهنا وتنتظرنا كبيرة، ولا يكون علاجها بترسيخ التبعية وأشكال الحكم الوضعية، بل بإقامة الحكم الذي ارتضاه الله لنا، حكم الإسلام، الذي به وحده تحل كل مشاكلنا، ونحقق عزّنا ونصرنا وسعادتنا في الدنيا والآخرة ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

استضافة تركيا لقمة حلف الناتو خيانةٌ لله وللإسلام وللمسلمين

عُقدت النسخة السادسة والثلاثون من قمة حلف الناتو في عاصمة تركيا أنقرة يومي ٧ و٨ تموز/يوليو ٢٠٢٦. وقد استضافت تركيا هذا الحدث التاريخي للمرة الثانية، وتمت استضافة الفعاليات والاجتماعات في المجمع الرئاسي.

وجاء في بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا: إن استضافة قادة الدول الأعضاء في حلف الناتو على أرض أنقرة، هو خيانة لله وللإسلام وللمسلمين. فقد تأسس حلف الناتو عام ١٩٤٩ وظل طوال فترة الحرب الباردة تحالفاً جماعياً يحمي أمريكا والدول الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي. ولم يقم هذا الحلف طوال أكثر من أربعين عاماً بأي تدخل عسكري ضد الاتحاد السوفيتي، لكنه بعد عام ١٩٩٠ غيّر مفهومه للتهديد، وجعل الشرق الأوسط وبلاد المسلمين هدفاً له. وتشكل عملياته العسكرية واحتلاله للبوسنة وكوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا والصومال وغيرها من بلاد المسلمين دليلاً واضحاً على حقيقة أهدافه بعد ذلك. ولهذا فإن استضافة تركيا لقمة الناتو في إسطنبول عام ٢٠٠٤، في الوقت الذي كانت فيه أفغانستان والعراق تحت الاحتلال، كانت وصمة عار كبيرة، وإن تكرار هذه الخيانة بعد اثنين وعشرين عاماً ليس عزّاً للحكام، بل هو ذلّ ومهانة.

إن السبب في الأهمية الكبيرة التي توليها أمريكا والدول الغربية لتركيا هو رغبتها في استخدامها منطقةً عازلةً لحماية نفسها من الأخطار التي تهددها. ولذلك فإن تركيا، التي تمتلك ثاني أكبر جيش في حلف الناتو، ينبغي أن تستخدم قوتها العسكرية، وطاقتها البشرية، وعدد سكانها، وموقعها الاستراتيجي، وإنجازاتها في الصناعات الدفاعية، ليس لحماية الكفار الغربيين، وإنما لحماية المسلمين.

حروب الجيل الرابع والتآكل البطيء للدولة السودانية

بقلم: الأستاذ ناصر رضا*

عندما يعجز المنطق وتغيب الحجة، وعندما يعجز الإنسان عن أخذ حقه أو يحافظ عليه، يلجأ لاستخدام القوة. هكذا تنشأ الحروب بين البشر أفراداً وجماعات ودولا، وتتغير وسائلها وأدواتها بشكل كبير.

وقد عرّف القانون الدولي العام الحرب على أنها نزاع مسلح بين فريقين أو أكثر، بين دولتين مختلفتين، وخلالها تدافع كل دولة عن مصالحها وأهدافها وحقوقها، فكانت الحروب جزءاً من تاريخ الأمم والشعوب، ومع تطور الوسائل والأساليب، والتطور التكنولوجي، اختلفت أنماط وأشكال الحروب، وظهرت مصطلحات جديدة في تعريف الحروب، أبرزها اعتماد مصطلح الأجيال للتمييز بين أدوات الحروب، وإدارتها ومجالاتها وأنواعها، حيث يشير كل جيل إلى فترة زمنية معينة ساد فيها نمط معين للحرب، بوسائل وأساليب محددة، وقد ظهر مصطلح حروب الجيل الأول، وسميت أيضا بالحروب النابليونية، التي بدأت عام ١٦٤٨م، وهو العام الذي وُقعت فيه معاهدة ويستفاليا.

أما حروب الجيل الثاني، فبرزت عقب الثورة الصناعية، التي أضافت خيارات متنوعة من القوة النارية عبر تقنيات البخار والإنتاج الضخم، وتطور تصميم الأسلحة والمدافع، وتعتمد على استنزاف العدو حتى ينهار، مثالها الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية الأمريكية. أما حروب الجيل الثالث فهي لا تختلف كثيراً عن السابقتين، بل كانت أكثر وحشية، تحطم كل شيء، ومثالها الحرب العالمية الثانية.

أما أخطر الحروب وأقذرها، فهي ما عرفت بحروب الجيل الرابع: وهي تشير إلى نمط جديد من الحروب تهدف إلى إضعاف الخصم عبر وسائل غير تقليدية، أي من غير حرب مباشرة، بل عبر الإعلام، والحرب النفسية، والشائعات، والدعاية، والتأثير السياسي، وإيجاد جماعات مسلحة غير نظامية، والانقسامات المجتمعية. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام ١٩٨٩ في مقال نشرته جريدة مشاة البحرية الأمريكية، بعنوان: "الوجه المتغير للحرب في الجيل الرابع - ويليام إس ليند"، وفي عام ٢٠٠٦ وسع العقيد المتقاعد الفكرة في كتابه "القاذفة والحجر" بحسب موقع واي باك ميشن، حيث وصف حروب الجيل الرابع بأنها معقدة وطويلة، وتعتمد على إرهاب الناس، ولا مركزية، حيث تنتقل من مكان لآخر، ومتعددة الجنسيات، وتقام فيها أعمال إبادة جماعية، وانتهاك لحرمات الناس في حرب عصابات، وتشير كذلك إلى فقدان الدولة القطرية القومية لاحتكارها شبه الكامل للقوات المقاتلة والعودة إلى العصر ما قبل الحديث، وهي تستهدف تدمير الدول من الداخل، عبر إسقاط مؤسساتها، ونشر الفوضى.

وقد كانت الحرب في السودان، وهي تدخل عامها الرابع نموذجاً وتطبيقاً عملياً لما جاء في المحاضرة التي ألقاها د. ماكس مانورنج، خبير الاستراتيجية العسكرية في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية، في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨م، والتي دعي لها كبار الضباط في حلف الناتو، وجيش يهود، حيث قال: إن أسلوب الحروب التقليدية صار قديماً، والجديد هو الجيل الرابع من الحرب، وعرفها: (الحرب بالإكراه لإفشال الدولة العدو وزعزعة استقرارها ثم فرض واقع جديد يراعي ويحقق مصالحنا)، وقال: الهدف هو الإنهاك والتآكل البطيء، لكن بثبات، يبدأ بزعزعة الاستقرار، عبر أشخاص سماهم لاحقاً محاربين محليين شرسين وشريرين، من أبناء البلد (مليشيا الدعم السريع في السودان مثالاً)، عبر ضرب البنى التحتية، من كهرباء ومياه ومستشفيات ومؤسسات التعليم، ببطء وبهدوء، حتى يستيقظ عدوك ميتاً.

وقد سئل لماذا الإنهاك والتآكل البطيء بدل إسقاط الدولة مرة واحدة؟ فقال: إذا أسقطنا الدولة مرة واحدة فستبقى بنيتها ومقومات تعافيها موجودة، معنى التآكل البطيء، إيجاد دولة فاشلة، عبر خراب متدرج للمدن، وتحويل الناس إلى قطعان هائمة، وطوابير من النازحين، لشل قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية، بل وتحويل هذا النقص في الحاجات إلى وجه آخر من وجوه الحرب؛ ومعسكرات نازحين لإيجاد ثقافة جديدة، كذلك، هذا النقص يولد رأيا عاما ضد الحكومة، كما أن النقص في تلبية الحاجات الأساسية، أو انعدامها يؤدي إلى نزوح الناس وهجرتهم من المدن والقرى، وذلك عبر آلية نقل الحرب من منطقة إلى أخرى، فيطفئونها في مدينة ليشعلوها في أخرى، لاستنزاف قدرات الدولة.

ويقول: في مثل هذه الحروب تشاهدون أطفالاً قتلى، أو كبار السن وطوابير من النازحين والمشردين، يجب أن لا تنزعجوا. علينا المضي مباشرة نحو الهدف. ثم ختم قائلاً: علينا إدارة الأزمة وليس حلها.

إن من يتابع حرب السودان يجد أنها مثال حي لما سمي بحروب الجيل الرابع بكل وسائلها، وأدواتها، فكانت الحرب الإعلامية في الوسائط أشد ضراوة من الحرب في أرض الواقع، وأما ما تسمى بمنظمات المجتمع المدني فإنها تلعب دوراً مهماً في هذه الحرب تحت مسمى دعم المرأة، والشباب، بالتدريب والتمويل، ويتم من خلال ذلك إعداد العملاء داخل الدولة لتنفيذ الأجندات الخارجية. وكثير من الوزراء والحكام كانوا من مخرجات هذه الدورات وتلك المنظمات.

والنتيجة قتل أكثر من ١٦٠,٠٠٠، وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين، ودمرت المؤسسات التعليمية، وحولت إلى ثكنات عسكرية أو مراكز إيواء، وأصبح ملايين الطلاب خارج التعليم، كذلك أكثر من ٤٠٪ من مؤسسات الصحة خارج الخدمة، وحتى البنى التحتية من الكهرباء والمياه والجسور والطرق شملها دمار كبير، وبلغت نسبة الدمار في قطاع الكهرباء ٦٠٪، وضربت الجسور الرئيسية في الخرطوم، بالإضافة إلى النزوح واللجوء والفقر. هذه هي الحرب العبثية التي أشعلتها أمريكا التي ظلت من أول يوم تصفها بأنها ستكون طويلة، وسوف لن تحسم عسكرياً.

ومن هنا نقول إن هذا الأسلوب القذر في الحروب، والذي اعتمدته أمريكا في البلاد الإسلامية يوجب علينا الوعي عليه، والاهتمام بمعسكرات المجتمع حسب أحكام الشرع، حتى نقطع الطريق على مؤامرات الغرب الكافر وكيده، وهي كالآتي:

١- تحريم المليشيات العسكرية وتجريمها، ورفض المطالب عبر العمل المسلح.

٢- تحريم الخطاب العنصري، وتجريم الاصطفاف القبلي، والقضاء على كل ما يشعر بالتمييز العنصري من عصبية قبلية أو جهوية.

٣- تحريم تعاطي المخدرات وتجريم الاتجار فيها باعتبارها أداة لاغتيال الشباب، وضرب القيم العليا في المجتمع.

٤- تجريم وتحريم دخول المنظمات الأجنبية الكافرة، وعلى رأسها المنظمات النسوية والجندرة وكذلك منظمات الإغاثة.

٥- تجريم وتحريم أي علاقة للأحزاب والأفراد بالسفارات الغربية، واعتبار كل من يتردد عليها من أهل الريب.

٦- عدم السماح للقوى الغربية بالتدخل في قضايانا، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾.

٧- العمل الجاد مع حزب التحرير، لإقامة الخلافة الراشدة الثانية باعتبارها حامية حمى المسلمين، وأنها الطريقة الشرعية للحكم بالإسلام ■

* رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

ترامب يضغط على الجولاني لمواجهة حزب إيران في لبنان

صرح رئيس أمريكا ترامب علناً أنّ أحمد الشرع سيكون أكثر فاعليةً من كيان يهود في مواجهة حزب إيران في لبنان. كما انتقد الحملة العسكرية التي يشنّها يهود ضدّ حزب إيران، معتبراً أنها تسببت في خسائر بشرية كبيرة واستمرت لفترة طويلة، ورأى أن القوات السورية قد تكون قادرة على التعامل مع هذا التهديد بصورة أكثر دقة.

: عندما تدفع أمريكا سوريا إلى مواجهة حزب إيران اللبناني، فإنها تعيد خلط الأوراق، وتفتش في أدواتها عن حل، وتستنزف ما تبقى من قوة في المنطقة. هذا من أقدم أساليب القوى الاستعمارية، والقائم على التفريق والتفويض ثم التدمير. إن هذا الأسلوب ينجح في كل مرة، لأنّ المسلمين، ما داموا منشغلين بقتال بعضهم بعضاً، فإنهم يكونون عاجزين عن مواجهة عدوهم الحقيقي، بينما تقلل أمريكا من خسائرها وخسائر حلفائها الذين تعتبرهم ثمينين. إنّ الطريق أمام الأمة الإسلامية واضح، ويتمثل في نبذ الانقسامات الطائفية والقومية التي زُرعت بينها، ورفض جميع أشكال التدخل الأجنبي الذي يهدف إلى إضعافها واستغلالها. لذا يجب مواجهة العدو صفاً واحداً، بدل السماح له بإثارة الصراع بين المسلمين وإهدار دمائهم وإضعاف عزيمتهم. وإن إقامة الخلافة هي وحدها الكفيلة بإزالة هذه الانقسامات وتحقيق الإمكانات الجماعية للأمة.

من النفط مقابل الغذاء إلى النقد مقابل التغذية! أداة الكفار لصناعة الفقر الممنهج في اليمن

بقلم: الأستاذ عبود الفقيه – ولاية اليمن

قالت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ومحافظ اليمن لدى مجموعة البنك الدولي، أفراح الزوبة في بيان رسمي إن البنك الدولي وافق على تمويل مشروع النقد مقابل التغذية وسبل العيش في اليمن بمنحة تبلغ ١٠٠ مليون دولار إضافة إلى ١,٨ مليون دولار مخصصة لدعم صمود البلاد وتعزيز التعافي وإعادة الإعمار (روسيا اليوم).

خلف هذه العبارات الدبلوماسية الأنيقة والمنح المالية المزعومة يختبئ وجه حقيقي مغاير تماماً لواقع الحال. إن الإعلان عن هذا المشروع ليس بادرة إنسانية لتخفيف المعاناة بل هو حلقة جديدة من حلقات تكريس التبعية وإحكام القبضة الاستعمارية على مقدرات الشعوب المنكوبة بالصراعات والحروب، واليمن ليست استثناءً من هذه السياسة الخبيثة التي يتقنها البنك الدولي كأداة مطيعة في يد القوى الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها أمريكا التي تسيطر على توجيه السياسات النقدية الدولية وتستخدمها كسلاح ناعم لتركيع الشعوب وإخضاع القرار السياسي للدول النامية خلف ستار من الشعارات البراقة التي تزعم التنمية والإعمار بينما الحقيقة هي هندسة الفقر وتأبيد العجز الاقتصادي.

فلا يمكن قراءة مشروع النقد مقابل التغذية وسبل العيش بمعزل عن الإرث الاستعماري الطويل للمؤسسات الدولية. إن هذا المفهوم يعيد إلى الأذهان فوراً برنامج النفط مقابل الغذاء سيئ السمعة الذي فرض على العراق في تسعينات القرن الماضي، فالفكرة الجوهرية واحدة وإن تلونت الأساليب والأسماء، فالهدف الأساسي هو تحويل الشعوب الحرة والبلاد ذات المقدرات إلى مجتمعات رعوية مستهلكة تنتظر فتات المساعدات لتقتات عليها يوماً بيوم بدل تمكينها من بناء اقتصاد حقيقي مستقل يمتلك سيادته وقراره الإنتاجي.

إن مفهوم النقد مقابل التغذية يعني باختصار شديد ربط لقمة عيش الإنسان وبقائه على قيد الحياة بمدى تدفق الأموال من الغرب عبر قنوات البنك الدولي والمؤسسات التابعة له. هذا الأسلوب الملتوي لا يبني اقتصاداً ولا يعزز صموداً كما يزعمون بل يرسخ حالة العجز البنيوي ويجعل الجوع سلاحاً سياسياً مسلطاً على الرقاب لتمرير مخططات سياسية وتنازلات سيادية لا يمكن للشعوب أن تقبل بها وهي في عافيتها الاقتصادية والسياسية.

وفي تفاصيل هذا المفهوم وآلياته الإغاثية الممنهجة يظهر قناع الإنسانية جلياً حيث يُسوق البرنامج ظاهرياً كبديل مرن للمساعدات العينية التقليدية ويهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال تقديم مساعدات نقدية مباشرة تتيح للمستفيدين شراء أغذية طازجة ومناسبة لاحتياجاتهم وفقاً لأسواقهم المحلية. ويركز هذا التوجه على فئات مستهدفة بعينها كالأمهات الحوامل والمرضعات لضمان حصولهن على التغذية السليمة، والأطفال دون سن الثانية للوقاية من التقزم وسوء التغذية في هذه الفترة الحرجة، إضافة إلى الأسر المعالة نسائياً واللاتي يواجهن تحديات أكبر في توفير الغذاء الكافي. وتعتمد آليات الدعم فيه على التحويلات النقدية المشروطة بتقديم مبالغ مالية للأمهات مقابل التزامهن بحضور جلسات التوعية الصحية والتغذوية أو المتابعة في المراكز الصحية أو استخدام قسائم الغذاء كبديل يتم استبدالها بمواد غذائية أساسية من متاجر متعاقدة مع المنظمات الإنسانية. لكن هذا التفصيل التقني يمثل في عمقه السياسي هندسة ناعمة لإدارة الجوع لا القضاء عليه ووسيلة لربط مفاصل الحياة اليومية للمجتمع بإملاءات المانحين.

البنك الدولي ذراع النهب وتدمير الاقتصادات

إن الدور الأساسي الذي أنشئ لأجله البنك وصندوق النقد الدوليان عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن يوماً تنمية الدول النامية أو إنقاذ الفقراء، بل كان وما زال دوره هندسة النظام الدولي بما يخدم مصالح الدول الكبرى. حيث يركز البنك الدولي في استراتيجيته على خطة ممنهجة لتدمير البنى التحتية الاقتصادية للدول عبر ما يسمى برامج الإصلاح الهيكلي والمنح المشروطة التي تفرض إملاءات مدمرة تنهي أي فرصة للاعتماد على الذات.

وتتلخص أعمال المنظمات النقدية الدولية التدميرية في بضع نقاط أساسية تظهر جلياً في تجاربها مع مختلف دول العالم وهي:

* **حرية التجارة وحرية صرف العملات**، وهذا يعني رفع كافة القيود عن الاستيراد ما يؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية بالبضائع الأجنبية فتفقد الصناعات والمنتجات المحلية قدرتها على المنافسة وتدفع نحو الإفلاس السريع وتصبح خزانة الدولة خاوية من النقد الأجنبي والذهب.

* **تخفيض قيمة العملة المحلية**، وهذا الإجراء الممنهج لا يخدم سوى الدول الصناعية الكبرى التي تشتري ثروات ومواد خام البلد النامي بأرخص الأثمان، بينما يؤدي محلياً إلى انهيار القوة الشرائية للناس والوقوع في فخ التضخم المخيف الناجم عن الإسراف في إصدار النقد دون غطاء إنتاجي حقيقي.

* **برامج التقشف الصارمة وتجميد الأجور**، وتشمل وضع قيود على الإقراض المحلي ورفع أسعار الربا وتقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب ورسوم المرافق العامة كالكهرباء والصحة والتعليم وتجميد أجور موظفي الدولة وإيقاف دعم السلع الاستهلاكية ما يدفع نحو الركود الاقتصادي وتأجيج الثورات الداخلية.

* **الوقوع في مصيدة الديون الممنهجة**، حيث تغري الدول الصناعية دول العالم الثالث بطلب القروض وتستعملها إما لتمويل مستورداتها الاستهلاكية أو لتوجيهها نحو مشاريع وهمية وترفيهية غير إنتاجية، وعندما يحين موعد السداد وتعجز الدولة يتدخل الصندوق والبنك لفرض جدولة جديدة تزيد من الأعباء والربا المركب حتى يصبح الدين ذريعة للاستيلاء المباشر على مقدرات البلاد السيادية وبيع موجوداتها وإعلان إفلاسها.

إن هذا الفشل التنموي ليس عرضياً بل هو غاية النظام الدولي الرأسمالي إذ تشير دراسة رسمية أجراها البنك الدولي نفسه عام ١٩٩١، شملت خمسين دولة نامية، فكانت النتيجة الصادمة هي أن الدول التي لم تتبن برامج الصندوق والبنك حققت نمواً اقتصادياً، بينما لم تحقق أي من الدول التي تبنت برامجهما شيئاً؛ ما يؤكد أن هذه البرامج هي وصفات جاهزة لصناعة التدمير والفقر.

اليمن في عين العاصفة الممنهجة

في الحالة اليمنية يأتي هذا المشروع بقيمة ١٠١,٨ مليون دولار كذر للرماد في العيون ومحاولة لتخدير الشعب المنكوب. إن بلداً يمتلك ثروات هائلة وموقعاً استراتيجياً فريداً قادر على تحقيق كفايته الذاتية الكاملة لو أتيح له المبدأ الصحيح لرعاية الشؤون، ولكن يراد له اليوم هو أن يظل أسيراً لهذا الفتات الممنوح له من الغرب الكافر المستعمر.

إن البنك الدولي لا يتحرك لإنقاذ الوضع الإنساني بدافع الأخلاق، بل لضمان بقاء اليمن تحت مظلة النظام الدولي الرأسمالي ولمنع أي توجه حقيقي نحو التحرر الاقتصادي من الهيمنة الغربية. وإن ربط التعافي وإعادة الإعمار بإشراف وتدبير هذه المؤسسات الدولية يعني رهن مستقبل البلاد لسنوات طويلة قادمة، واشتراط هذا الإعمار بالقبول بالحلول السياسية الاستعمارية وبقاء البلاد في حالة ضعف دائم لتقسيم الغنائم والمنافع بين القوى الدولية الكبرى تماماً كما يوزع الثعلب الغنيمة في حكاية الأسد والذئب والثعلب الشهيرة حيث لا ينال الضعيف شيئاً سوى الخسران.

وفي الختام نقول: إن الواجب الشرعي على شباب الأمة كشف هذه الحقائق الدقيقة وتعرية السياسات الاستعمارية الخبيثة المغلفة بالدعم الإنساني الرأسمالي وقطع يد الكافر المستعمر وأدواته، وإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية، ليعلموا أن مشروع النقد مقابل التغذية وسبل العيش ليس إلا أداة لترسيخ الفقر والتبعية ونهب غير مباشر لإرادة الشعوب ومستقبل الأجيال. ونؤكد مرة أخرى أن الخلاص الحقيقي والنهائي لا يأتي أبداً عبر منح وقروض البنك الدولي المسمومة بل بقطع يد التدخل الأجنبي بجميع أشكاله السياسية والاقتصادية واستعادة الأمة لقرارها وسيادتها الكاملة وتطبيق نظام الإسلام النظام الرباني العادل، فهو يضمن رعاية الشؤون الحقيقية للبشر ويوزع الثروات بالعدل وينهي عقوداً طويلة من التبعية والإذلال الرأسمالي الاستعماري الغاشم ■

تتمة: مغزى تجدد الهجمات بين أمريكا وإيران

للسير في فلك أمريكا بعد حصول قطيعة بينهما مدة أربعة أشهر، وبعد تنازلا كبيرا بعد صمودها هذه المدة ولم تنل أمريكا خيرا.

ويظهر أن أمريكا لن ترضى عن ذلك، لأن هدفها جعل إيران دولة تابعة، وسوف تمارس الضغوطات، من هجمات عسكرية، وفرض عقوبات كما فعلت مجددا، والمماطلة في الإفراج عن الأموال المجمدة، والمراوغة في تنفيذ كافة البنود. ولكنها من المستبعد أن تتخلى عن مذكرة التفاهم، فهذا إنجاز مهم لها، ولا عن المفاوضات. ولهذا تشير وراء كل عدوان إلى رغبتها باستئناف المفاوضات، وتحرك الوسطاء (الأدوات) من أجل ذلك. فقد تحركت قطر وأرسلت وفدا يوم ٢٠٢٦/٦/١٠ إلى إيران. وتحركت باكستان واتصل وزير خارجيتها بنظيره الإيراني، وطالب إيران "بخفض التصعيد وضبط النفس" أي عدم الرد على هجمات أمريكا وعدم التعرض للسفن الماخرة في مضيق هرمز. وشدد على أن "الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد لحل النزاعات وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة". وقام وزير خارجية إيران بزيارة لسلطنة عُمان، وكتب على منصة إكس يوم ٢٠٢٦/٧/١١ "إيران أوفت بكلمتها حتى الآن، على عكس ما يسمى بوزير الخزانة الأمريكي الذي ينتهك الفقرة التاسعة من مذكرة التفاهم" التي تنص على أن "أمريكا تمتنع عن فرض عقوبات جديدة على إيران"، حيث فرضت عقوبات جديدة على ١٤ فردا وعلى كيان واحد.

كشفت صحيفة وول ستريت يوم ٢٠٢٦/٧/١١ أن "إيران أبلغت أمريكا أن إطلاق النار على سفن تجارية في مضيق هرمز كان خطأ"، ودعتها إلى "مواصلة المفاوضات". فكأن السياسيين الإيرانيين يبلغون أمريكا شيئا؛ لأن هدفهم الاستمرار في المفاوضات والسير في ركاب أمريكا، ولكن قادة الحرس الثوري يبلغون شيئا آخر، فيتعمدون ضرب السفن حتى يعرقلوا كل ذلك وهم يعملون للاستقلال عن أمريكا؛ لأنه بعد هذا الكشف قام الحرس الثوري بضرب سفينتين مجددا.

وقد أعلن المرشد الإيراني مجتبى خامنئي موافقته السياسيين في موضوع مذكرة التفاهم وفي الاستمرار بالمفاوضات. ولكن الحرس الثوري سكت على مضض ولا يريد ذلك ويسعى للاستقلال. وكأن المرشد يمسك العصا من منتصفها ليوازن بين الطرفين، ولهذا تعهد في رسالة خطية نشرت يوم ٢٠٢٦/٧/١١ "بالثأر لدماء القائد الشهيد، وجميع شهداء الحربين الأخيرتين من الجناة المجرمين المدانين"، وادّعى أن "أحرار العالم سيبدؤون قريبا جزءا من مهمة الانتقام". وجاء ذلك وسط مظاهر التشييع والدفن للمرشد في مدينة مشهد. ومثل ذلك ذكر والده المرشد السابق عندما قتلت أمريكا قائد فيلق القدس قاسم سليماني عام ٢٠٢٠ وغيره من القادة الإيرانيين.

فهذه الرسالة لا تظهر توجها لرفض مذكرة التفاهم والتخلي عن المفاوضات، وإنما هي للتنفيس عن المشاعر الغاضبة والمطالبة بالانتقام، ولطمأنة الداخل، والتأكيد على استمرار ثوابت النظام.

وقابله ترامب يوم ٢٠٢٦/٧/١١ بالقول "هناك ألف صاروخ جاهز للإطلاق وموجه نحو إيران تليها آلاف الصواريخ.. إذا نفذت تهديداتها التي أعلنت عنها في شتى أنحاء العالم باغتيال أو محاولة اغتيال الرئيس الحالي لأمريكا وهو أنا. أعطيت الأوامر، والجيش الأمريكي مستعد وقادر لمدة عام واحد قابل للتمديد على إبادة وتدمير جميع مناطق إيران كليا". واعتبر "التهديدات الإيرانية ليست جديدة، وإن إسرائيل لم تقدم معلومات جديدة". وذلك بعد تقارير عن معلومات استخباراتية قدمها كيان يهود لأمريكا. علما أن ترامب هدد إيران في نيسان الماضي "بإبادة حضارتها كليا إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق".

إن الوضع السياسي الحالي يشير إلى رغبة إيران وأمريكا في الحفاظ على مذكرة التفاهم والاستمرار في المفاوضات حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، بجانب استمرار أمريكا في ممارسة كافة الضغوطات حتى يتم ذلك. وفي المقابل فإن الحرس الثوري يحاول العرقلة، ويتصرف كأنه صاحب القرار، فيطلق النار على السفن ويغلق المضيق، وفي الوقت نفسه لا يظهر مخالفته لقرار المرشد. وكأنه يريد أن يفرض واقعا جديدا بتعطيل المفاوضات بشكل نهائي حتى يضطر المرشد إلى قبول هذا الواقع ومن ثم العمل على الاستقلال.

ولا يكفي العمل على الاستقلال، ولكن يجب على إيران أن تعلن التخلي عن التعصب المذهبي المقيت الذي يفقدها الكثير والكثير، وأن تعدل دستورها وتجعله مستندا إلى القرآن والسنة وتجعل البلد نقطة ارتكاز لدولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ■

تتمة كلمة العدد: هل إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد يبرّران حالة الانبطاح؟!

المجتمع والدولة من أجل مكاسب مادية مهما كان حجمها كبيرا، على الرغم من أهمية الاقتصاد الذي هو عصب الحياة كما يوصف. ومما تقتضيه سيادة الشرع ويأتي بعدها مباشرة في سلّم أولويات الأمة والدولة سلطان الأمة في دولتها وأرضها وممتلكاتها، بحيث يكون قرار البلاد السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي حكرا عليها، فلا يكون للأجنبي مدخل مطلقا إلى سيادة الدولة وسلطانها على أرضها وقراراتها السياسية، قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾، والمعنى كما قال المفسرون أن الله تعالى يحرّم أن يكون للكافرين سلطان على المؤمنين.

فضلا عن أن الأولوية في الإسلام هي لسيادة الشرع لا للاقتصاد ولا لغيره، فإن ما يهلل له كثير من الناس من أن هذه العلاقات التي تتجاوز حدود الشرع ستنعكس نهوضاً اقتصادياً في البلاد هو محض وهم، وينمّ عن جهل بالسياسة والاقتصاد والشرع معا. فالنهج الذي تسير عليه السلطة السورية في مجال الاقتصاد ليس هو النهج الذي يجلب لها الأمن الاقتصادي، بل هو النهج الذي يجعل اقتصاد سوريا، ومن ثم سوريا برمتها، رهنا للإرادة الأجنبية. ولفهم هذا الكلام لا بد من توضيح مفهومَين سياسيَين متقابلَين يغيبان عن الأسف عن معظم المسلمين، في سوريا وسائر البلاد الإسلامية، نتيجة ضعف الثقافة السياسية والاقتصادية، فضلا عن الضعف في الثقافة الإسلامية. هذان المفهومان هما: اقتصاد التبعية واقتصاد السيادي.

أما اقتصاد التبعية، فهو يعتمد على الخارج وربط المصير الاقتصادي بدول أو مؤسسات أجنبية. ويجعل الدولة خاضعة لإملاءات القوى الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية من مثل صندوق النقد الدولي، وشروطها للحصول على القروض أو المساعدات. وغالباً ما يكون اقتصاداً ريعياً أو أحادياً، يعتمد على تصدير الموادّ الخام، والأخطر هو سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى على استخراج هذه الموارد وتصديرها، مع تحويل الأرباح للخارج وتهميش العمالة المحلية. واقتصاد التبعية هذا يستورد معظم الاحتياجات الأخرى، فيستورد أغلب احتياجاته الحيوية من الخارج، ما يجعله رهينة للتقلبات في الأسواق العالمية والضغوط السياسية للدول المصدرة. كما ترتبط عملته المحلية كلياً بعملة أجنبية كالربط التام بالدولار، أو يعاني من تضخم مفرط وانهيار مستمر في القيمة نتيجة الديون.

وأما الاقتصاد السيادي، فهو يعتمد على قرار الدولة المستقل وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث تملك الدولة القدرة الكاملة على رسم سياستها المالية والنقدية دون ضغوط أو إملاءات خارجية. ويتسم بالتنوع، من صناعة وزراعة وتكنولوجيا لتقليل الاعتماد على استيراد السلع الأساسية والمواد الغذائية. فيحرص على تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الاستراتيجية؛ من القمح والأدوية والطاقة وغيرها، لحماية أمن أمته من الحصار أو التقلبات السياسية. ويدير الموارد الطبيعية من الموادّ الخام والطاقة؛ النفط والغاز والمناجم بأيدٍ محلية ولصالح التنمية المحلية ولبناء بنية تحتية قوية. وإن احتاج مرحليا للاستعانة بخبرات أجنبية فإنه يتعاقد معها إلى أجل محدد لقاء أجرة تتقاضاها، وليس بأن يمنحها امتيازات الاستخراج والبيع فيجعل ثروات البلاد نهبا للأجنبي. إضافة إلى ذلك كله يمتلك الاقتصاد السيادي عملة مستقلة، هي في شرع الإسلام الذهب والفضة أو أوراق نائبة عنهما نيابة حقيقية بحيث تساوي وحدة العملة وزنا محددا ثابتا من الذهب أو الفضة، وتدعم بإنتاج حقيقي واحتياطيات متنوعة، ما يمنحه حصانة في مواجهة الأزمات.

وفضلا عن ضرورة اعتماد الاقتصاد السيادي ينبغي على الدول التي هي في حالة حرب، أو عرضة لحرب محتملة قريبا أن تعتمد ما يسمى باقتصاد الحرب، ولا تغامر بأهلها وبلادها وأموالها باعتماد اقتصاد السلم، وهذه ثنائية أخرى تتطلب مقالة مستقلة.

ويا للأسف، ما نراه اليوم من نهج اقتصادي في سوريا الجديدة هو اقتصاد تبعية أبعد ما يكون من الاقتصاد السيادي. وبينما نحن في حالة حرب مستمرة لا يجوز أن نتوقف مع كيان يهود الغاصب يمضي حاكم سوريا في خطط أبعد ما تكون من اقتصاد الحرب، ما يؤكد أنه ينظر إلى مستقبل قريب للمنطقة لا وجود فيه لحالة الحرب مع الكيان الغاصب، بل يكون جارا طبيعيا يتكامل اقتصاده مع اقتصاد سوريا وسائر المنطقة. وهذا ما تخطط له أمريكا، بل ما هي ماضية قدماً في تنفيذه ■

* عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

انتشار الكوليرا في السودان أسبابه والوقاية منه

بقلم: الأستاذ يعقوب إبراهيم – ولاية السودان

أحصت منظمة الصحة العالمية، وفاة ١٢٠ شخصاً وإصابة ١١٠٢ بمرض الكوليرا في السودان الذي يعاني من تدهور كبير في القطاع الصحي بسبب الحرب المندلعة منذ أكثر من ثلاث سنوات بين الجيش وقوات الدعم السريع. وتعتبر موجة الكوليرا الحالية في السودان هي الثالثة خلال ثلاث سنوات، وجاءت بعد شهرين من إعلان انتهاء تفشٍ سابق في آذار/مارس الماضي.

وتفيد أرقام أصدرتها الحكومة بأن أكثر من ١٢٤ ألفاً و٤٠٠ شخص أصيبوا بالكوليرا، وأن ٣٥٠٠ توفوا خلال الموجة الأخيرة بين تموز/يوليو ٢٠٢٤ وآذار/مارس الماضي. وقال رئيس منظمة الصحة العالمية في السودان، شبل صهباني: "كانت دورات الكوليرا الذي ينتشر في شمال شرقي أفريقيا تأتي كل ثلاث سنوات، لكن السودان يواجه حالياً تفشياً شبه مستمر بسبب الصراع والقيود على الوصول إلى أماكن معينة ونقص الإمدادات". (العربي الجديد).

وتقول تقارير منظمة الصحة العالمية: أصبح معظم مستشفيات السودان خارج الخدمة كلياً أو جزئياً. وقال صهباني إن "٤٠٪ من المرافق الصحية لا تعمل على الإطلاق، وإن نحو ٦٠٪ منها تعمل بشكل جزئي فقط، أي أنها تقدم خدمات محدودة أو غير كافية للمرضى".

إن الأوضاع الكارثية التي يعيشها أهل السودان ليست بسبب الحرب المدمرة التي افتعلتها أمريكا فحسب، بل هي ظاهرة متأزمة، وقصور في الرعاية الصحية في الدولة، فقد باتت المنظمات تطلق النداء تلو النداء، وتنذر بكوارث صحية في البلاد، حيث أطلقت منظمة الصحة العالمية حملة للتطعيم ضد وباء الكوليرا، الذي يهدد حياة آلاف الناس وخاصة الأطفال. وقالت هالة خدّاري نائبة ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان، إن "وباء الكوليرا الذي بدأ بالتفشي في ولاية كسلا أواخر تموز/يوليو ٢٠٢٤ امتد إلى جميع ولايات البلاد الـ١٨"، مؤكدة أنه جرى تسجيل أكثر من ١١٣ ألفاً و٦٠٠ حالة إصابة حتى الآن، وأكثر من ٣٠٠٠ وفاة، بمعدل وفيات مقلق (موقع منظمة الصحة العالمية). لكن لا حياة لمن تنادي!

وأشار تقرير للجزيرة نت منذ الأول من شباط/فبراير ٢٠٢٦م، إلى انتشار الكوليرا في أكثر من ١٨ ولاية، وتسجيل نحو ٣٥٠٠ حالة وفاة بسببها، إضافة إلى حمى الضنك التي أودت بحياة ١٠٨٤ شخصا، كما سجلت البلاد أكثر من ٢,٧ مليون إصابة بالملاريا، إلى جانب تفاقم أزمة الجوع وسوء التغذية.

وأورد موقع الأمم المتحدة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٥ أن ولايات دارفور الخمس، وفق بيان صحفي صادر عن اليونيسف، بلغ إجمالي حالات الإصابة بالكوليرا حتى ٣٠ تموز/يوليو، قرابة ٢١٤٠ حالة، مع تسجيل ما لا يقل عن ٨٠ حالة وفاة. وبالإضافة إلى الكوليرا، فإن حياة أكثر من ٦٤٠,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة معرضة لخطر متزايد من العنف والمرض والجوع.

في ٢٠٢٥/٠٨/١٩ أبرزت منظمة أطباء بلا حدود في تقرير لها بأن الكوليرا تنتشر بسرعة في إقليم دارفور، ما أسفر عن وفاة ٤٠ شخصا خلال أسبوع واحد. وأفادت فرق أطباء بلا حدود بأنها عالجت أكثر من ٢٣٠٠ مريض بالكوليرا خلال الأيام السبعة الماضية.

والحال كذلك، تحت وطأة حرب عبثية بين جنرالين يخدمان مخطط أمريكا في السودان، زاد حال أهل السودان مع انتشار الكوليرا، ضغثاً على إبالة، فقد تعرض النظام الصحي لهجمات متكررة خلال فترة الحرب، طالت المستشفيات وعربات الإسعاف ومقدمي الخدمات الصحية، ما أدى إلى تدمير منشآت ومعدات، ومقتل عدد كبير، وإصابة العاملين في القطاع الصحي وحتى المرضى طالهم القتل كما في مستشفى الفاشر. وقد رصدت منظمة الصحة العالمية خلال عامين ونصف العام نحو ٢٠٠٢ هجمة على القطاع الصحي، أسفرت عن مقتل ١٨٨٣ شخصاً يعملون في الحقل الصحي.

وبالرغم من هذه الكوارث إلا أن الحكومة تستخف وتستهين بها، بل تنفي وجود المرض من أساسه! فقد أعلنت وزارة الصحة الاتحادية في ٢٠٢٦/٣/٣م، على موقعها عن خلو البلاد من وباء الكوليرا، مؤكدة أنه منذ الرابع عشر من كانون الثاني/يناير لم تُسجَّل أي حالة إصابة في أي ولاية. بل ذهبت الحكومة أبعد من ذلك حيث تحاول التملص من مسؤوليتها تجاه الناس، فقد أوضح حاكم دارفور مني أركو مناوي (المقيم في بورتسودان) أن تفشي المرض يتركز بشكل كبير في المناطق الخاضعة لاحتلال قوات الدعم السريع. وقال مناوي في تصريح لبرنامج السودان الآن الذي يُقدم على DW عربية: "يعيش المصابون بالكوليرا خارج مناطق الخدمات الحكومية، ويعيش معظمهم في المناطق التي سيطرت عليها قوات الدعم السريع، غير القادرة على تقديم الخدمات هناك".

إن الإسلام ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها عملياً رعاية فعالة ومستمرة تحقق النظرة إلى ما يجب أن يكون عليه الفرد والمجتمع من إشباع حاجة الفرد من التمتع بالصحة الجسدية والنفسية. وقد جعل الشرع الرعاية الصحية من مسؤولية الدولة والخليفة مباشرة، فقال ﷺ: «الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» إن ما يحدث اليوم في السودانُ من تفشي الأوبئة، وغياب الدولة عن المشهد، هو نذير خطر لا يمكن تجاهله. فالمطلوب ليس فقط توفير دواء، بل إقامة دولة رعاية حقيقية تعنى بحياة الإنسان، وتعالج جذور الأزمة، لا أعراضها، دولة مدركة لقيمة الإنسان وحياته، وإن الدولة الوحيدة القادرة على معالجة قضايا الرعاية الصحية عبر النظام الصحي الذي تنفذه هي دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله ■

لا أمن ولا سلام ولا استقرار إلا بتحرير كامل فلسطين

منذ أكثر من عام تتردد في أوساط كيان يهود دعوات لقادة ومفكرين ومحللين إلى الاستعداد لمواجهة مصر وتركيا ووصفهما بالخطر القادم، ومنذ أكثر من سنتين والدعوات إلى (إسرائيل الكبرى) ودولة ما بين النهرين تتصاعد وتأخذ رواجا في الأوساط السياسية، حتى قال رئيس وزراء يهود نتنياهو: إنه يشعر بأنه في "مهمة تاريخية وروحية"، وأنه متمسك جداً برؤية (إسرائيل الكبرى)، التي تشمل الأراضي الفلسطينية، "وربما أيضاً مناطق من الأردن ومصر".

في المقابل صرح رئيس مصر السيسي في كلمة خلال افتتاح مقر القيادة الاستراتيجية للدولة، مرتديا الزي العسكري قائلا: "إن الحل الجذري لنزاعات الشرق الأوسط يكمن في التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل ينهي القضية الفلسطينية ويقيم الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وفق مقررات الشرعية الدولية"!

: ما زال بعض حكام المسلمين مُصرّين على أنهم بتوقيعهم اتفاقيات سلام وتطبيع مع كيان يهود سينالون رضا كيان يهود ومن خلفه أمريكا، وبذلك يحفظون حكمهم، ولكن الأحداث الأخيرة أثبتت خطأ ظنونهم وحساباتهم، فأطماع يهود لا حدود لها، وإفسادهم لا سقف له.

فمنذ أن أنشئ كيانهم المسخ على الأرض المباركة فلسطين ويهود يعيثون الفساد والإفساد في المنطقة، يقتلون ويذبحون ويحتلون ويهجرون، وينتقلون من حرب إلى أخرى، فلم تسلم منهم مصر ولا سوريا ولا لبنان ولا الأردن، فضلا عن اغتصابهم فلسطين والجولان، ويعتدون على اليمن والعراق وإيران، ويهددون مصر وتركيا...

لذلك فلا سلام ولا أمن ولا استقرار في المنطقة طالما بقي كيان يهود قائما، فالحل الجذري هو تحرك جيوش المسلمين لتحرير فلسطين وكل شبر احتله يهود من أرض المسلمين، أما الدعوة إلى السلام وفق مقررات النظام الدولي فهي دعوة إلى بقاء الاحتلال والتفريط بمسرى رسول الله ﷺ.

تفاقم الأوضاع في مالي

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

تشهد مالي تصعيداً كبيراً إثر سلسلة من الهجمات المنسّقة شنها المقاتلون الأزواديون وتحالف (نصرة الإسلام والمسلمين) التابع لتنظيم القاعدة ضد مواقع للجيش المالي المدعومة من الفيلق الأفريقي الروسي الداعم له (فاغنر سابقا).

ويُمثل المقاتلون الأزواد ما يُسمّى بالجبهة الشعبية لتحرير أزواد التي تضم أغلبية من إثنية الطوارق وهم سكان شمال مالي والنيجر والصحراء الكبرى، وتدعمهم وتتحالف معهم الجماعات الإسلامية المحسوبة على تنظيم القاعدة والتي تقوم بتنسيق هجماتها بشكل كامل مع الطوارق للسيطرة على مناطق واسعة شمال مالي.

وتمكنت الجبهة الشعبية بالتحالف مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المحسوبة على تنظيم القاعدة من السيطرة على مدينة كيدال، واستهدفت هذه الهجمات المنسقة خمسة مواقع استراتيجية أخرى في مناطق غاو وأغيلهوك وأنفيف في الشمال، ومنطقة سيفاري في الوسط، بالإضافة إلى مجمع سجن كينيوروبا الحيوي القريب من العاصمة باماكو التي باتت تحت مرمى النيران، ونجحت هذه القوات الغازية أيضا في قتل وزير دفاع دولة مالي بعد استهداف مقر إقامته في منطقة كاتي، وهو ما كشف عن مدى هشاشة الدولة المالية وضعفها.

ومن جهته أعلن الجيش المالي تصديه للهجمات باستخدام المسيرات وبمساعدة عناصر الفيلق الأفريقي الروسي، وادّعى الجيش بأنّه استعاد السيطرة على الوضع في معظم المناطق التي تعرضت للهجوم، وزعم أنّه قد ألحق خسائر فادحة بالمهاجمين.

إنّ هذه الحكومة المالية التي نجحت بشكل لافت في إخراج فرنسا من مالي بعد طول استعمار، والتي نجحت أيضاً في التحالف مع دولتي بوركينا فاسو والنيجر وفي تشكيل تكتل ثلاثي سياسي نشط ضد نفوذ فرنسا في القارة الأفريقية؛ إنّ هذه الحكومة المالية - وبعد كل هذه النجاحات الكبيرة التي حققتها في السياسة الخارجية - نجدها تنتكس في السيطرة على مناطقها الداخلية، ونراها تخسر معظم مناطق إقليم أزواد، فضلاً عن أنها تفشل في توحيد شعبها، وتخفق في فرض سيادتها على أراضيها.

والظاهر أنّ ميزان القوى أصبح يميل لصالح القوات المعارضة والتي هي الجبهة الشعبية الأزوادية والجماعة الإسلامية المتحالفة معها. ولم تنجح القوات الروسية (الفيلق الروسي) الداعم للدولة المالية من وقف زحف قوات المعارضة، ويبدو أنّ الحكومة المالية في طريقها لخسارة إقليم أزواد نهائياً.

إنّ خسارة مالي لإقليم أزواد ولمناطق كثيرة أخرى من أراضي الدولة سببه ومردّه عدم وجود فكرة مبدئية جامعة لدى الدولة توحد جميع مجموعاتها الإثنية، وإنّ تخلص الدولة المالية من الاستعمار الفرنسي لا يمنحها شيكاً على بياض من شعبها، خاصة وأنّها راحت تستبدل مستعمرا بمستعمر، فالفيلق الروسي ليس أحسن حالاً من المستعمر الفرنسي فهو جيش من القتلة والمرتزقة، فإذا كان كذلك فكيف تريد الدولة المالية من شعبها الاقتناع بالتحالف معه؟!

ثم إن فرنسا وأمريكا وبريطانيا وعملاء هذه الدول في أفريقيا لا يريدون مساعدة مالي الجديدة لأنّها تريد طرد النفوذ الغربي من بلادهم واستقدام النفوذ الروسي بديلاً منه.

وهكذا وجدت مالي نفسها في ورطة كبيرة؛ فلا هي قادرة بمفردها أن تبسط سيطرتها على أراضيها، ولم تسعفها القوات الروسية في تحقيق ذلك، بل وربما شمتت فيها فرنسا والدول الغربية، فهي أضحت في موقف لا تحسد عليه.

وإن استمر الوضع الحالي على ما هو عليه فربما ستنقسم مالي إلى دولتين؛ واحدة للطوارق والأزواد في الشمال، وأخرى لسكانها الأفارقة في الجنوب.

لن تتحرر مالي ولا غيرها بشكل فعلي من المشاكل العرقية والنفوذ الأجنبي إلا إذا تبنت الإسلام كعقيدة ونظام سياسي لها، وسوف تبقى تدور في حلقة مفرغة وصراعات إثنية وعرقية طويلة، ولن تستفيد من إخراجها للنفوذ الفرنسي طالما أنها عالقة بين الأطروحات القومية والوطنية.

فالحل الوحيد لمالي هو أن تتحول إلى دولة إسلامية حقيقية يعيش فيها الماليون والطوارق والأفارقة سويا بجامع الإسلام والعقيدة الإسلامية، ثم تتوحد معها الدول الأفريقية في دولة واحدة قوية تنصهر فيها جميع الإثنيات في بوتقة الإسلام ■

يا قوات باكستان المسلحة: مهمتكم ليست طاعة أمريكا وخدمتها

يا جيش باكستان: عندما أقام رسول الله ﷺ الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، رغم أنها كانت دولة صغيرة، لم يختر التحالف مع أي من القوتين العظميين آنذاك، الروم أو الفرس، بل تحداهما معاً. وفي النهاية، هزم الخلفاءُ بعده ﷺ هاتين القوتين هزيمة ساحقة في معارك اليرموك والقادسية ونهاوند وأجنادين. وهكذا بيّن لنا رسول الله ﷺ الطريق بوضوح. نحن أمة أوكلت إليها مهمة عظيمة في هذا العالم، ومهمتنا ليست طاعة القوى الكبرى وخدمتها مقابل بعض التنازلات الاقتصادية أو العسكرية، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾. وقال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ»، وهو حكم شرعي يقضي بعدم جواز طلب المسلمين، كجماعة، العون العسكري من الكفار إذا كانوا يحتفظون بكيانهم المستقل.

فإذا كانت جماعات عسكرية ضعيفة نسبياً مثل طالبان أو مجاهدي غزة قادرة على مقاتلة قوى عسكرية كبرى من الكفار، فما الذي يمنعكم، يا جيش باكستان، من طرد أمريكا من بلادنا؟! إنها بلا شك قيادتكم، التي قيدتكم بخدمة القوى الكبرى ومنعتكم من أداء المهمة العظيمة التي أوجبها الله عليكم، وأنتم أهل لها وقادرون عليها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة، التي تمثل الحلقة الأساسية في بلوغ هذا الهدف، فانهضوا وأقيموها فالظروف العالمية مهيأة تماماً لذلك.

يهود غاصبون لأرض المسلمين ولا شرعية لكيانهم فيها

إن الذي يظن أن التطبيع مع يهود، سيجعل الأمة الإسلامية تنسى أن فلسطين أرض إسلامية، هو واهم؛ فالأمة تعلّم أطفالها منذ نعومة أظفارهم أن تحرير فلسطين أمانة في أعناقهم وأن الذين سيحررونها هم جند قد حباهم الله من بين الأمة بقوله تعالى: ﴿عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾.

وللذين قد أكل اليأس قلوبهم وأصبحوا يسيرون خلف أمريكا وربيبها خوفا على دنياهم، نذكرهم بقول رسول الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُخَيَّرُ فِيهِ الرَّجُلُ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْفُجُورِ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَلْيَخْتَرِ الْعَجْزَ عَلَى الْفُجُورِ». فكيان يهود ومن خلفه أمريكا يطمحون أن تصير كل بلاد المسلمين إلى الاعتراف بكيان يهود لتبدأ بعدها المفاوضات على الحدود والتفاصيل التي لن تغير واقع الاعتراف به، وبذلك يكونون قد حققوا ليهود بالاتفاقيات ما عجزوا عنه بالقوة، فيسجلوا بذلك أسماءهم في قائمة الخونة الذين ضيعوا فلسطين وباعوها لأعداء الأمة.

إن كيان يهود كيان غاصب لأرض المسلمين، فلا شرعيه له ولا وجود في ديار المسلمين، وتخليص الأمة منه ومن شروره هو مسؤولية جيوش الأمة كلها. وإلى ذلك ندعوهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.